

دراسات

رجا الخالدي*

ستون عاماً على قرار

تقسيم فلسطين:

أي مستقبل لاقتصاد الأقلية العربية في إسرائيل؟

تدرس هذه المقالة العوامل الاقتصادية التي جعلت الفلسطينيين في إسرائيل يصمدون كأقلية قومية، وكيف أن سياسة الفصل في إسرائيل أدت إلى تعزيز شكل من أشكال الكيان الاقتصادي لهم، الأمر الذي ساعد في ترسيخ هويتهم الوطنية. وتتناول هذه المقالة نموذج الاقتصاد الثنائي (العربي - اليهودي) الذي كان موجوداً في ظل الانتداب البريطاني، والذي استمر في الوجود، ولو بصورة مختلفة، بعد قيام دولة إسرائيل في سنة 1948. ومع أن "الاتحاد الاقتصادي" المنصوص عليه في الملحق الخاص بقرار التقسيم رقم 181 صار أمراً واقعاً في سنة 1967، بعد احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، إلا أنه ظل غير متوازن على الإطلاق، ومشوهاً وخاضعاً لهيمنة اقتصاد الأقلية اليهودية.

وتستكشف هذه المقالة نمودجاً اقتصادياً لحل الدولة الواحدة، فتطرح وجهة نظر فحواها أن اقتصادات ما نسميه "الأقاليم العربية" (في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة) تشكل فعلياً مع الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاداً واحداً شاملاً، لكن في إطار سياسي اقتصادي ثنائي. وفي هذا الإطار يتم التساؤل بشأن جدوى تحويل العلاقة الاقتصادية الحالية ذات الطابع البانتوستاني إلى برنامج تنموي متكامل ثنائي القومية والاقتصاد.

بعد مضي ستين عاماً على إنشاء دولة إسرائيل، فإن الشعب العربي الفلسطيني، الذي بقي في الأراضي المحتلة في سنة 1948، ودمج فيها كأقلية ضمن الدولة، يجد ذاته أمام مستقبل غامض. فالحركة الوطنية الفلسطينية وسلطتها في الأراضي المحتلة تخلتا عنه سياسياً، وإسرائيل همشته سياسياً واجتماعياً وثقافياً. ومع ذلك فإن لدى "عرب إسرائيل" (1) هؤلاء أمثولات مهمة يقدمونها لمواطنيهم الفلسطينيين، وخصوصاً فيما يتعلق بالصمود في وجه الشدائد. إن أحد العوامل المصيرية في بقائهم أقلية قومية (لا إثنية) يكمن في الطريقة التي تم بها تماهي مواردهم الاقتصادية وموجوداتهم المحدودة مع قوميتهم أو "عروبتهم" في دولة يهودية. كذلك فإن سياستي الاستيطان والفصل في الأراضي المحتلة أدتا إلى تعزيز كيان اقتصادي فلسطيني شكل دعامة بقاء ذاتية وهوية وطنية فتية. ومع تراجع حظوظ رؤيا الدولتين بمضي الوقت، يتنامى التحدي أمام تصور الأسس الاقتصادية لحل الدولة الواحدة الحتمي لهذا الصراع الذي ربا على القرن.

تنطلق هذه المقالة من مقدمة منطقية قائمة على حقيقة تاريخية هي أن اقتصاد المنطقة العربية في إسرائيل، والاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة، اللذين يعملان اليوم ضمن النظام الاقتصادي الإسرائيلي، يشكلان بقية الجزء العربي من الاقتصاد الثنائي الذي كان فاعلاً في فلسطين الانتداب حتى سنة 1948. إن مراجعة مختصرة لكل من الأطروحات المتنوعة والمضادة المتوفرة في البحث الاجتماعي الاقتصادي الذي يتناول الفلسطينيين في إسرائيل، تثبت كيف أن التفسيرات السياسية الاقتصادية الإسرائيلية للفجوة بين التنمية العربية وتلك اليهودية واجهتها في النهاية مجموعة من روايات الفلسطينيين العرب أبناء الأرض والتفت عليها بفاعلية. وتظهر بيانات منتقاة على المستوى الشامل (macro) الوضع النكوصي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للفلسطينيين العرب في إسرائيل. ومن دون تبيان الصلات هنا، تلمح هذه المراجعة إلى مجموعة من النتائج المرتقبة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الطويل. هذه النظرة الشاملة للاقتصادات الفلسطينية العربية العاملة اليوم ضمن المدار الاقتصادي الإسرائيلي تشكل منطلقاً جديداً لتأكيد أن الوقت قد آن لرؤيا جديدة من أجل استراتيجية اقتصادية وطنية فلسطينية تعتمد على سلسلة إقليمية - فرعية من المعطيات الاقتصادية وبرامج التنمية المتناسقة.

الاقتصاد الثنائي:

من التقسيم سنة 1947

إلى إعادة التقسيم سنة 2007

من سخریات القدر في تاريخ القضية الفلسطينية هي أنه بينما لا يزال مستعصياً تنفيذ الحل بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 سنة 1947، والقاضي باقتسام الأرض بين دولتين، فإن ملحقه الاقتصادي تحقق وأصبح فاعلاً بحكم الواقع منذ سنة 1967، ذلك الملحق الذي حوّل نموذج الاقتصاد الثنائي للعلاقات العربية - اليهودية في فلسطين إلى خطة لـ "الاتحاد الاقتصادي"، ومع سريان النظام الإسرائيلي الأميري والنقدي والتجاري على امتداد أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة، فإن الاتحاد الاقتصادي في أكثر أشكاله تقدماً (ولو أنه من النوع الثنائي غير المتوازن) هو القانون الاقتصادي السائد في البلاد. وغني عن القول أنه اتحاد نشأ على امتداد حدود مختلفة وعلى مبادئ مناقضة لتلك التي كانت في تصور واضعي قرار الجمعية العامة رقم 181.

باقتراب نهاية الانتداب البريطاني لفلسطين سنة 1947، بدأ يتشكل نموذج اقتصادي ثنائي للعلاقات الاقتصادية العربية - اليهودية، منتشراً منطقياً وديموغرافياً على امتداد أرض فلسطين. ومع أن القطاعين الاقتصاديين العربي واليهودي كانا غير متوازنين، ولا متساويين، ومنفصلين، إلا أنهما كانا مترابطين، وشكلا سوياً الاقتصاد "القومي" لفلسطين الانتدابي (2). وعلى الرغم من أن الميزان الديموغرافي كان لمصلحة الفلسطينيين العرب بشكل عارم (2: 1)، فإن الهيمنة كانت لاقتصاد الأقلية اليهودية نتيجة تمتعه بروابط دينامية مع العاصمة الأوروبية، إضافة إلى المهارة الصناعية والموارد البشرية رقيقة المستوى. وعلى نقيض ذلك كان الاقتصاد العربي، الذي غلب عليه الطابع الريفي الزراعي، فاحتل مكاناً مغايراً في سلم التنمية، وكان ذا مسار منفصل فيما يتعلق بشبكات التجارة الخارجية والصلات المالية وعمليات التحول البنوية (3). ومع ذلك فإن المبادلات بين الاثنين من ناحية (اليد العاملة والبضائع والخدمات) كانت مكثفة وعلى الأغلب تكاملية. بهذا المعنى، كانت الفوائد المرتقبة لاستمرار القطاعين في التفاعل عن كثب متوقعة، في حال تطورت الأوضاع في فلسطين ما بعد الانتداب في سياق ضوابط ومؤسسات وآليات اقتصادية متوازنة ومتوافق عليها من الطرفين.

ومن وجهة نظر خبراء الأمم المتحدة التقنيين، الذين صاغوا خطة الاتحاد الاقتصادي معتمدين، على ما يبدو، على النظرية الاقتصادية التقليدية وعلى تجارب عصرهم، فإن الخيار الوحيد لحل الدولتين مستقبلاً كان نموذج الاقتصاد الثنائي الذي كان قد بدأ في النشوء بين المجتمعين (4) فقد كان منطقياً تماماً الافتراض أن السعي لاتحاد اقتصادي، إذا تم كما هو مقرر في سياق تنفيذ قرار الحل السياسي والمناطق للجمعية العامة رقم 181، كان سيحقق، بمضي الوقت، هدف سدّ الفجوات الثنائية الاقتصادية لفلسطين الانتداب. وبالتأكيد كان من الممكن في أوضاع كهذه أن يتحقق اتحاد اقتصادي مفيد للطرفين بين دولتين كاملتي السيادة من خلال تقارب المداخل الفردية العربية واليهودية (income convergence).

على الرغم من نشوء "اتحاد اقتصادي" فاعل بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الواقع داخل إسرائيل بعد سنة 1948، فإنه لم يكن مبنياً على السلام كما أراده قرار الجمعية العامة رقم 181، وإنما انبثق من صراع الأجيال، والحكم العسكري، والتمييز، والاحتلال، والفصل بين مركز مصنع، متقدم، ذي سيادة من جهة، وبين هامش ريفي، فقير يفتقر إلى القيادة من جهة أخرى. لقد أدى هذا الأمر اليوم إلى إعادة تقاسم للقوة الاقتصادية على الأرض بطريقة لا تتبع الحدود أو التوازنات المفترضة في القرار رقم 181، وهي تفسر بأنها نتيجة صراع طويل، إن لم تكن أداة للهيمنة، كما تصورها بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين. ما حدث إذاً هو نقيض رؤيا الأمم المتحدة لاتحاد اقتصادي (وفيما بعد، نقيض مفهوم اتفاق أوسلو للتعاون الاقتصادي)، والتي هدفت إلى تسهيل حل للصراع. إن "الاتحاد" الاقتصادي الذي نشأ بين الإسرائيليين والفلسطينيين منظومة لم تكن متصورة من دون شك حتى من جانب أكثر بيروقراطيي الأمم المتحدة تبصراً منذ 60 عاماً.

وهكذا، فإن الاقتصاد الثنائي بشكله الحالي المشوه غير المتوازن لا يتضمن نظامين اقتصاديين متميزين، وإنما أربعة. فالطرف اليهودي الإسرائيلي في هذه المعادلة الاقتصادية الثنائية، وهو الاقتصاد المهيمن أبداً، تمدد أرضاً داخل خطوط هدنة سنة 1949 ليشمل المستعمرات الإسرائيلية على امتداد الضفة الغربية ويدمجها فيه. أما الطرف الآخر في هذه الثنائية الفريدة، أي الاقتصاد العربي المهمش المفقّر، فيشمل الآن ثلاثة اقتصادات منفصلة ومتميزة، يعتمد كل منها على المركز الإسرائيلي أكثر من اعتماده على بعضه الآخر: المناطق الفلسطينية غير

المستعمرة من الضفة الغربية؛ قطاع غزة شبه المعزول الآن كلياً؛ المناطق ذات الأغلبية العربية في وسط إسرائيل وخصوصاً شمالها. وبعد 40 عاماً من الاحتلال للمنطقتين الأوليين و60 عاماً من فشل دمج الأخيرة، يبدو المشهد الاقتصادي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ممزقاً ومشوهاً، فالاقتصادات الفلسطينية منفصمة بعضها عن بعض، وكذلك عن الاقتصاد الإسرائيلي، بصورة لا سابق لها. إن مسار التنمية الاقتصادية الفلسطينية يبقى، كعادته، خاضعاً للضرورات السياسية والحقائق على الأرض، ولذا ستحتفظ المرحلة المقبلة من الصراع الطويل بشأن الأرض والسكان والموارد في فلسطين/إسرائيل ببعد اقتصادي مهم. على أي حال، يبدو مفهوم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية التي حددها اتفاق أوسلو (والذي ظل سائداً منذ ذلك هامشياً في ضوء الإمكانيات السياسية التي يصوغها الصراع المستمر (5) لذا يجدر بمحللي السياسات الاقتصادية أن يعوا إلى أي مدى أدت الحقائق السياسية والسكانية على الأرض إلى هيكلة قوة اقتصادية تتخطى العوامل المعتادة التي تحدّد الأبعاد الاقتصادية لحل الدولتين.

تحديات التنمية الاقتصادية الفلسطينية

في إسرائيل منذ سنة 1948

من العوامل التي يغفلها عادة السياسيون والأكاديميون وغيرهم من المراقبين موقع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في المعادلة الشاملة الفلسطينية - العربية/اليهودية - الإسرائيلية. ففي أحسن الأحوال اعتبر وضع فلسطيني إسرائيل، في السياسات الداخلية الإسرائيلية، مسألة سياسية هامشية أو قضية جانبية من قضايا حقوق الإنسان، وهذه أمور لا يمكن حتى أن تطرق في النقاشات بشأن "الوضع النهائي". لكن منذ تسعينيات القرن العشرين فقط، أعاد ممثلو المجتمع المدني العربي في إسرائيل تقييم علاقتهم بالدولة: هذه العلاقة التي تزداد رؤيتهم لها صراعاً من أجل استقلال ذاتي وطني وثقافي داخل إسرائيل "دولة لكل مواطنيها"، حتى مع استمرار هيمنة "التهديد" السكاني العربي في الخطاب الإسرائيلي السياسي والأكاديمي. في هذه الأثناء يلتبس الوضع الجغرافي السياسي لهذا السدس من سكان إسرائيل (6) في المنافسة العامة بشأن الموارد الطبيعية والدخل القومي داخل إسرائيل المعروفة، وأيضاً بين الخط الأخضر والحدود الحالية للسيطرة الإسرائيلية الفعلية في الأراضي المحتلة. ولهذا الأمر انعكاسات تتعدى النقاش التقليدي بشأن العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية. وسواء من وجهة نظر الإشكالية البحثية التنموية الفلسطينية أو من منظور صوغ السياسة الاقتصادية الفلسطينية، فإن هذه الحقائق الجغرافية - السياسية تعيدنا إلى الأطر الاقتصادية والتوازنات التي كانت في تصور قرار الجمعية العامة رقم 181 كإطار لأي نقاش جدي للتوجهات المستقبلية.

على الرغم من عقود من البحث الذي تناول أوجهاً متعددة من الاقتصاد العربي في إسرائيل، فإن النتائج المستفيضة لعلماء الاجتماع والجغرافيين وعلماء السياسة والاقتصاديين (7) تشي عامة باستخدام أطر مفاهيمية وأدوات منهجية غير ملائمة لتفحص الأداء الماضي وإمكانيات المستقبل. صحيح أن الدارسين العاملين على هذه المسألة منذ ستينيات القرن الماضي، وأغلبهم إسرائيليون، قدموا مساهمات قيّمة في نواح متداخلة من البحث، كالتحديث الزراعي واستخدام الأراضي، وديناميات القوة العاملة والموارد البشرية، والتمايز الطبقي والاجتماعي وتطوير الخدمات الوسائطية، إلا إن الوضع الاقتصادي وإمكانيات أكثر من مليون مواطن عربي في إسرائيل يبقين مسألة هامشية في البحث الأكاديمي والسجال بشأن سياسة العمل المحيطة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فالأقلية العربية تعتبر إماماً مسألة إسرائيلية داخلية غير ذات أهمية، وإماماً مادة للبحث الأنثروبولوجي، وإماماً قضية نبيلة (لبعض الفئات الليبرالية) في النضال من أجل المساواة والحقوق المدنية والاندماج داخل إسرائيل.

أمّا بالنسبة إلى الأقلية العربية نفسها، فإن هويتها المنفصلة حتى الآن، والتي تعززها حقائق صعبة مكانية وثقافية وسكانية وأخرى متصلة بسياسة العمل، أدت مؤخراً إلى تزايد الدعوات إلى الحكم الذاتي السياسي في إسرائيل، كما عبرت عنه مؤخراً البيانات المتعددة و"الأوراق الرؤيوية" لسنتي 2006 - 2007 (8) لكن التبعات الاقتصادية لنضال من أجل وضع كهذا تبقى غير مطروقة، سواء في السياق الحالي للسيطرة الإسرائيلية المطلقة والمستمرة أو في سياق الحل الافتراضي السياسي لدولتين (أو حتى دولة واحدة). فالقضايا الحيوية لأجندة العمل الاقتصادي للأقلية الفلسطينية - وخصوصاً البطالة؛ التمويل المحلي؛ الإسكان وملكية الأراضي؛ تحديد المناطق الصناعية؛ آفاق القطاع الزراعي؛ الفقر؛ التشطي الاجتماعي؛ الجنوح - ما زالت بحاجة إلى صوغ سياسي ضمن تحليل متماسك للتجربة التنموية الفلسطينية في إسرائيل، أو في سياق خطة ذات أصداء استراتيجية. إن مفهوم

"اقتصاد عربي" في إسرائيل هو، فعلياً، إما ليس محمداً بوضوح، وإما غير مفهوم، وفي الأكثر غير مقبول. وهذا يعود في الدرجة الأولى إلى أن رواية بناء الدولة الديمقراطية الإسرائيلية كثيراً ما أصرت على تصوير الأقلية العربية جزءاً لا يتجزأ من المجتمع والدولة الإسرائيليين، وعنصراً من صورة إسرائيل الذاتية لـ "الفيسفساء الثقافية". وفقاً لذلك، ولأغراض التحليل الأكاديمي، بقي الموضوع عند المستوى المتشقت للعمال العرب، والمزارعين، والورش، والوسطاء، والسلطات المحلية في الاقتصاد الإسرائيلي.

هناك عامل مهم وباطني أبقى هذه المسألة مهمة في تحليل سياسة العمل التنموية الفلسطينية، وهو يتصل بالطريقة التي تناولتها بها أغلبية الأدبيات؛ إذ تم التعامل معها كموضوع فرعي للتجربة التنموية الإسرائيلية بدلاً من اعتبارها ملحقاً من الصراع الأوسع. فكثير من هذه الأدبيات، التي تهيمن عليها الأكاديميات الإسرائيلية، مكرس لمحاولة المصالحة بين الوضع الدولي للفلسطينيين العرب في إسرائيل، وبين فرضية "دمجهم" الحتمي كمواطنين متساوين في الدولة الإسرائيلية، وبالتالي وصولهم إلى فرص متساوية في الاقتصاد القومي الإسرائيلي. إن البهلوانيات المنهجية المطلوبة لدعم مقولة كهذه هي لافتة للنظر. فمن أجل تفسير عدم التساوي الاقتصادي الدائم بين العرب واليهود في إسرائيل، على سبيل المثال، ترد مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية، بما فيها: هروب النخبة المدنية الفلسطينية سنة 1948؛ مقاومة الفلاحين الفلسطينيين للتحديث الإسرائيلي؛ قوى السوق التي شدت إسرائيل في اتجاه الاقتصاد العالمي الليبرالي مخلفة "تأهين" الصلة بين الوضع المهني المتدني دائماً للأقلية الفلسطينية وبين تدني تحصيلهم التعليمي. وغالباً ما يُعكس بين السبب والنتيجة في أثناء السعي لرواية اقتصادية تلائم صدقية إسرائيل الديمقراطية الحاضنة لفكرة الحقوق المتساوية والفرص لكل مواطنيها.

يمكن تبويب الأدبيات البحثية والأكاديمية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل في فئتين واسعتين تحدهما المواقف العقائدية الضمنية أو الصريحة التي تحتضنانها. إن الاتجاه الأقدم والأكثر انتشاراً، والذي نشأ في ستينيات القرن العشرين من رحم التقليد الأكاديمي الليبرالي الاجتماعي - الديمقراطي الإسرائيلي، تطور اليوم إلى شكل من "الصهيونية الليبرالية الجديدة" (9) فهذه المدرسة الفكرية، وانطلاقاً ربما، من ردة فعل إنسانية على الخراب الذي ألحقته الصهيونية بسكان البلد الفلسطينيين، أظهرت دائماً إيماناً أعمى بعدالة النظام الإسرائيلي، وتسليماً بأن حقوق غير اليهود في دولة يهودية هي حقوق متساوية، واعتقاداً متطرفاً بأن إدارة السوق وسياسة العمل اللطيفة والحينية برعاية الدولة يمكنهما، بطريقة ما، أن يصححا التشوهات المتعددة التي خلقتها قوى لا علاقة لها بالسوق.

إن الموضوع الباطني لكثير من البحث تحت سطح هذه الفئة يعكس منطق "الأمن أولاً" للتنمية العربية في إسرائيل في موازاة المخاوف الصهيونية العميقة التجذر من التهديد الديموغرافي العربي. فهذا الجزء من البحث، الذي ازدهر منذ الثمانينيات مترافقاً مع مقارعة الدولة للحراك الوطني الفلسطيني - العربي الصاعد، تشبث بالإيمان الراسخ بأن الفجوات والتشوهات المتنامية باطراد يمكن تصحيحها بسهولة من جانب قوى السوق (أو، إذا دعت الحاجة، من جانب التدخل الحكومي المبرمج والتمييز الإيجابي).

أمّا الفئة الواسعة الثانية، والتي يمكن عنونها بـ "الاقتصاد السياسي غير الصهيوني"، فتطورت لاحقاً، وخصوصاً منذ الثمانينيات، مع بروز إدراكات جديدة لوضع الفلسطينيين الاجتماعي الاقتصادي في إسرائيل انطلاقاً من عدة مصادر ومبادئ أيديولوجية ومنهجيات متنوعة. وهذه المساهمات الأخيرة تشترك في فهم ما يلي: (أ) كيف أدت بيئة سياسة عمل بناء الدولة اليهودية قبل سنة 1948 وبعدها إلى عوائق كامنة أمام دمج الفلسطينيين - العرب (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) داخل إسرائيل؛ (ب) كيف فشلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في معالجة المسائل الأساسية (ناهيك بتحسينها)؛ (ج) كيف أضعفت العمليات التاريخية والمتضمنة مصادرة الملكيات، والفصل، والتهميش، الأقلية الفلسطينية وأوجدت حواجز واضحة ضد تقدمها. إن قسماً من هذه الأبحاث جاء من خارج العلوم الاقتصادية، مفضياً إلى منظور جديد بالنسبة إلى مظاهر الوضع الاجتماعي الاقتصادي للعرب في إسرائيل، وذلك على غرار أبحاث كتاب الليبرالية المحدثة الصهيونية، التي كانت مبنية على الملاحظة والاختبار والدقة العملية. (10)

إن الفجوات المتنوعة والعوائق المبينة من جانب كتاب مجموعة الاقتصاديين السياسيين "غير الصهيونيين" تُدرك كجزء من نظرة شاملة ترفض تمييز دولة يهودية (واقصداها) وتسلمها على أقلية إثنية - قومية غير قادرة على الوصول إلى نصيبها العادل من الموارد الطبيعية. فالكفاح من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية وللحصول على التمويل الوطني للتنمية يرهقه التفاوت المستمر وعدم التوازن في ارتقاء التعليم العربي، وفي التقدم المهني وتراكم

رأس المال، كما أنه يستتبع أيضاً تراجعاً عاماً فيما يتعلق بالتبادل التجاري (العمالة والبضائع والخدمات) بين الاقتصاد العربي ("الإقليمي") والاقتصاد اليهودي ("القطري"). (11)

على الرغم من اختلاف المبادئ وتنوع الاتجاهات التي ترفد أبحاث الفئتين، فإنهما يُجمعان على بعض النقاط. فعلى سبيل المثال، إن التوصل إلى التقارب الاقتصادي (convergence) الموعود في المدى الطويل، ليس أقل تعقيداً أو حتمية من التقارب العالمي بين الدول المتقدمة والنامية، ويتطلب لتأمينه تدخل سياسة ثابتة. علاوة على ذلك، فإنه من المسلّم به أن العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تهميش الاقتصاد العربي بدأت قبل سنة 1948 وهي لا تزال مستمرة حتى اليوم في محاصرة وضع العرب في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، بل دفعه إلى المزيد من التقهقر. (12)

من جهة أخرى، تبقى تباينات واضحة في الرأي بشأن بعض النقاط الأساسية، وخصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الحاسمة التي أبقت على النكوص التنموي العربي في إسرائيل وما إذا كانت مرتبطة بقيود داخلية (عربية) وبمسار التنمية "الطبيعي"، أم أنها جوهرية بالنسبة إلى الموقع الخاص (الوجودي) للماهية الفلسطينية العربية في دولة يهودية. كما أن السجال لا يزال دائراً بشأن التأثير العام للاقتصاد الإسرائيلي الحديث الرأسمالي الليبرالي والمرتبط عالمياً، وهل إنه يعمل على جذب المجتمع العربي الريفى الأقل تنمية إلى القرن الواحد والعشرين، أم أنه يساعد في إبقاء الوضع في القطاع العربي أقل تطوراً وتابعاً ومشردماً، ويحافظ على دوره كمصدر للعمالة الرخيصة والبضائع والخدمات، وكسوق استهلاك أسيرة.

ما يبدو مسلماً به هو أنه من دون إعادة تفكير جذرية، ولا موضوعة سياسية جديدة من جانب الأقلية العربية في السياسات والمجتمع الإسرائيلي، وفي السياق الإسرائيلي - الفلسطيني الأوسع، ليس من المرجح أن تبرز إجراءات السياسة العامة ولا برامج فاعلة تخدم تنمية الاقتصاد العربي في إسرائيل.

استمرارية اقتصاد عربي "إقليمي" في إسرائيل

سنة 1988، نشرت نتائج بحثي الخاص والمتعلق بالاقتصاد العربي في إسرائيل، والذي اعتمدت فيه تحليلاً اقتصادياً إقليمياً محلياً. (13) لقد رصد التحليل أربعة عوامل حددت "المنطقة العربية" و"الإقليم العربي" وميزتهما: (1) سياسة عمل الدولة الإسرائيلية؛ (2) الملامح الجيوفيزيائية؛ (3) شبكة المجتمع العربي الاجتماعية والسياسية والثقافية وتنظيمه؛ (4) التباينات الاقتصادية المستمرة (مقارنة بالاقتصاد اليهودي). أمّا تحليلي للاقتصاد العربي الإسرائيلي بأنه مهمش، مفقر، محلي يخضع بشكل واسع لاقتصاد قطري (يهودي/صهيوني) فقد خدم هدفاً مزدوجاً: التوسع في رسم صورة شاملة لبنيته وأدائه، ثم توفير إطار سياسي يسمح بوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرنامج لتنميته المستدامة على مختلف الصعد المحلية/الإقليمية.

من الصعب توقع استراتيجيات كهذه من الدولة الإسرائيلية، لكنها تصبح ممكنة بجهود صانعي سياسة العمل الاقتصادية/التنموية الفلسطينيين المستعدين للذهوض بتحدى تأهيل الاقتصاد العربي - الإسرائيلي ضمن برنامج أوسع متعلق بالمقاومة المدنية، والتنمية، وبناء المؤسسات، وقادر أيضاً على احتضان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل في آن واحد. وفعلاً، كان الوضع على الأرض بعد اتفاق أوسلو ليزيد إمكانات خيار كهذا، لأن التبادلات الاقتصادية بين الفلسطينيين في إسرائيل، وبين الفلسطينيين في المناطق التي أصبحت خاضعة لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت قد شُرعت وتوسعت خلال هذه الفترة. إلا إن الأوضاع السياسية التي فرضها اتفاق أوسلو أزلت، في الوقت ذاته، الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من أجندة التفاوض الفلسطينية - الإسرائيلية، وبترت الروابط السياسية التي كانت تطورت حتى الآن بين كل من المجتمع المدني الفلسطيني والنخب السياسية في إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (في المنفى). وبينما رأى الفلسطينيون في إسرائيل أنفسهم "جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني"، (14) فإن بنود اتفاق أوسلو وانشغال منظمة التحرير الفلسطينية بأمور السلطة الفلسطينية الجديدة، وضعتهم بوضوح على الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالحدود السياسية، فاصلة إياهم عن حلبة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ومنذ ذلك الوقت، أُحيل الاهتمام بهم إلى مجال حقوق الإنسان، وكأن نصيبهم في قضايا الوضع النهائي كان قرراً أحادياً كمسألة إسرائيلية داخلية.

لقد أن الأوان بعد عشرين عاماً على دراستي، لوضع تقويم للنموذج القطري/الإقليمي الاقتصادي المتعلق بالعلاقات بين القطاعين العربي واليهودي، واستكناه كم كان قادراً على عكس الحقائق الاقتصادية الحالية بدقة.

وذلك من خلال مراجعة الفجوات والعلاقات الأساسية في ضوء معطيات أحدث. فإمكان أهلية نموذج كهذا ليكون أداة لصنع برنامج عمل اقتصادي يبدو أكبر في ضوء الموجة الجديدة من النشاط "الاستقلالي الذاتي المحلي" الفلسطيني العربي، وخصوصاً أن الفجوات الاجتماعية السياسية المستمرة يمكن أن يكون لها تأثير اجتماعي "مبدع للوعي" على فترات طويلة.

ليس من السهل مقارنة البيانات المتوفرة حالياً بتلك المستخدمة في أبحاثي السابقة من أجل تحليل إقليمي مكاني، لذا فإن عقد مقارنات مباشرة مع إحصاءات الوضع المستخدمة في منتصف الثمانينيات ليس ممكناً هنا. مع ذلك فإن بيانات المقارنة الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بشأن البلدات العربية وغير العربية، والتي نشرها المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء (ICBS) تؤكد إلى أي مدى أن القطاعات الأفقر والأضعف في الاقتصاد الإسرائيلي هي عربية غالباً، كذلك إلى أي مدى يغلب الفقر على الاقتصاد العربي. (15) إن صيغة إسرائيلية لـ "مؤشر التنمية الإنساني" لسنة 2003 تغطي في إسرائيل 197 مجلساً محلياً وبلدية يقارب تعداد سكانها 6 ملايين نسمة. وهذه المجالس والبلديات تشمل معظم السكان الإسرائيليين (6.4 ملايين سنة 2003) بالإضافة إلى البلدات كلها في إسرائيل تقريباً. (16) ومن مجموع 197 بلدة تناولتها البيانات، يبلغ عدد البلدات العربية 70 بلدة تضم نحو 838.000 نسمة أو ما يقارب 80% من عرب إسرائيل. أما الـ 250.000 عربي إسرائيلي الباقون فهم إما يعيشون في القرى الأصغر وإما مشمولون في إحصاءات المدن الخمس المختلطة (عكا، حيفا، الرملة، اللد، يافا).

إن بيانات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء بشأن هذا الجزء الحساس من الاقتصاد العربي - الإسرائيلي ترسم صورة قاتمة لنتائج 60 عاماً من الدمج الفاشل واستبعاد العرب في إسرائيل. فمن مجموع 197 بلدة عربية ويهودية ومختلطة، تبين 102 بلدة مؤشرات مركبة تحت المتوسط اجتماعياً واقتصادياً، وثلاثا هذه البلدات (66) هما عربيان، ولا يتعدى عدد القرى العربية التي تقع فوق المتوسط أربع قرى صغيرة فقط. ومن مجموع عشر بلدات في أسفل المؤشر، سبع منها عربية؛ ومن ضمن 70 بلدة هي الأكثر حرماناً هناك 52 منها عربية. عندما تقابل المعدلات غير المتوازنة (في معظم الإحصاءات) فإن الفوارق بين السكان العرب والمعدل القطري تكتسب بعداً أكثر حدة: (17)

- متوسط عمر السكان العرب الوارد في دليل المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء هو أقل بـ 8 أعوام من متوسط السكان القومي (28 عاماً)، الأمر الذي يؤشر إلى تحديات كبرى بالنسبة إلى العمالة الطويلة الأمد للكثلة السكانية العربية الشابة والنامية:
- في حين لا تتجاوز نسبة العائلات الإسرائيلية التي أنجبت أربعة أولاد أو أكثر، 16% فقط، يصل المعدل العربي إلى ضعف هذا العدد (33%)، وهو ما يدل على زيادة الضغط، ضمن القطاع العربي، على الإسكان والخدمات الاجتماعية والمرافق ذات المنفعة العامة:
- إن معدل الدخل الفردي للعربي (نحو 1300 بالعملة الوطنية في الشهر، أي ما يقارب 300 دولار) هو دون نصف المعدل القطري، مع أن الفجوة تضاعفت مع الوقت:
- بينما تبلغ نسبة "أصحاب الدخل ما دون الحد الأدنى" 44% من مجمل عدد السكان، فإن 57% من العرب يقعون ضمن هذه الفئة:
- ينال 8.6% من الإسرائيليين العاملين جميعهم في وظائف بدوام كامل أكثر من نصف الحد الأدنى للدخل، مقارنة بـ 2% من العرب؛
- التحصيل العلمي هو الفئة الوحيدة التي تضيق فيها الفجوة نسبياً: فـ 40% من التلاميذ العرب ينالون شهادة المتريكيوليشن (Matriculation) الثانوية مقارنة بالمعدل القطري البالغ 49%؛
- وبالعكس ذلك، فإن أقل من 7% من العرب بين سن الـ 20 والـ 29 عاماً هم في التعليم العالي، في مقابل معدل قومي يبلغ ضعف هذا العدد.

هذه اللوحة عن الفجوات الاجتماعية الاقتصادية حددتها عدة عوامل يضيق المجال عنها هنا، لكن الأدبيات الوافرة غير الصهيونية، والتي سبقت الإشارة إليها، تناولتها جيداً. يكفي القول إن أحد الملامح الأكثر أهمية في تحول الاقتصاد العربي في إسرائيل كان تراجع القطاع الزراعي وتهميشه. صحيح أن تراجع الحصة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي (GDP) يدل على تحول تنموي حلت فيه بالتدريج صناعات ثقيلة ومتوسطة وخفيفة (وفيما بعد تلك ذات التقنية العالية) محل الزراعة كقطاع إنتاجي وتصديري رائد، لكن الانكماش في الزراعة العربية لم يرافقه نشوء نشاطات صناعية أكثر إنتاجية وتقدماً تقنياً. أضف إلى ذلك أن التراجع، إن لم يكن

الانهيار، في الزراعة العربية كان في الدرجة الأولى نتيجة المصادرة الواسعة للأراضي من جانب الدولة في الثمانينيات، والتي فاقمتها الضغوط على الأراضي الباقية بسبب الزيادة السريعة لسكان الريف (الأمر الذي أدى إلى مسار يمكن أن يسمى "التحضر الموضعي")، علاوة على المنافسة من مؤسسة تصدير زراعية يهودية عالية التنظيم ومدعومة من الدولة.

يجب ألا يستخلص من هذه اللحظة عن التمايزات الاجتماعية الاقتصادية العربية - اليهودية أن الزمن توقف بالنسبة إلى العرب في إسرائيل، أو أن التنمية اليهودية تخطتهم بالكامل. فكثير من الحاجات الأساسية، مثل العناية الصحية والتعليم العام والرعاية الاجتماعية، لم تهمله الدولة، كما أن مجاورة الاقتصاد اليهودي الأكثر تطوراً أتاح لهم "مكاسب" يحسدهم عليها فلسطينيون كثيرون يعيشون تحت الاحتلال أو في المنافي. إن الجيل العربي الأحدث "يتأسر" باطراد ("ويتعلم") ثقافياً بصورة متزايدة، لأن تقاليد ما قبل سنة 1948 التي حافظت على اللحمة الاجتماعية أخذت تتداعى بالتدريج، الأمر الذي يؤدي إلى تقهقر في رأس المال الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، إن مسار التنمية الإسرائيلية الاقتصادية المتقدم بالتدريج حرر المستويات المهنية المتوسطة التي لم يكن الفلسطينيون يتمكنون من المنافسة بشأنها. والنتيجة هي أن العرب الأعلى تعليماً بدأوا يكسبون موطئ قدم في الاقتصاد القطري خارج السياق الخاص للمجتمعات العربية التقليدية التي ترعرعوا فيها.

مع ذلك، ثمة القليل من الدلائل عامة، على دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي اليوم بطريقة مهمة أكثر مما كانت عليه في السابق. فالتبادلات الاقتصادية بين العرب واليهود في إسرائيل لم تنطو على تنمية شاملة، وهي مستمرة على الأساس المشوه والمحروم نفسه الذي كثيراً ما ميز العلاقات الإقليمية - القطرية. وعلى الرغم من سماعنا كثيراً من قصص النجاح الاقتصادية لفلسطينيين في إسرائيل، فإن المقاربة "الإقليمية" لفهم "النكوص التنموي" الاقتصادي الكلي للقطاع العربي لم تفقد فعاليتها. فأغلبية قصص النجاح هي في الواقع "عربية" بامتياز لأنها ناتجة من نضال ضد الأوضاع المناوئة، وتظهر تشبث المؤسسات التجارية بالبقاء، إضافة إلى التكيف الاجتماعي، وهي كلها مولدة من الشدائد الطويلة القاسية.

إن التوجهات البنوية والقيود الملزمة التي اعتمد عليها النجاح الاقتصادي الإسرائيلي هي العوامل ذاتها التي أبقت بصورة دائمة وضعاً اقتصادياً منفصلاً واثكالياً لمليون فلسطيني عربي في إسرائيل، ذلك بأن مصيرهم الاقتصادي مقصور على الحيز المحدود الذي يقيمون به على غرار مصير اقتصاد الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة أو المشردم فيما وراء حاجز الفصل. إن التطورات السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيل في إثر اتفاق أوسلو الذي أبرز استقلالاً ذاتياً عربياً سياسياً متزايداً وما زال يستدعي المزيد منه، تتطلب استراتيجياً تنمية معتمدة على ذاتها (إقليمية) اجتماعياً واقتصادياً. لقد حان الوقت لاستيعاب دروس التنمية الاقتصادية الفلسطينية التي تجرى في ظل صراع طويل، وللسبر الجدي لإمكان تحريك "القوة الاقتصادية الإثنو - قومية" للعرب في إسرائيل.

نموذج اقتصادي

لحل الدولة الواحدة؟

حتى بعد مضي سبعة أعوام على الانتفاضة والتفكك وتنامي الانفصال الإسرائيلي - الفلسطيني الطبيعي والاقتصادي، ما زال الخطاب عن العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية يفترض عامة إمكان تحقيق توازن بين قوة ومصالح دولتين كاملتي السيادة، والرغبة فيه. وفي أسوأ الأحوال ثمة احتمال مزعوم لتسوية الملعب بين الشريكين غير المتساويين عن طريق تدخل السياسة العامة، والأنظمة التجارية الملائمة، والمساعدات الدولية، والتعاون المشترك. وبينما بدا هذا الأمر انطلاقة معقولة حتى سنة 2000، إلا أنه ببساطة لم يعد موجوداً. فالاتحاد الجمركي الإسرائيلي - الفلسطيني الذي أقيم سنة 1994 يبقى الإطار الشرعي للعلاقات بين الضفة الغربية وإسرائيل، لكن نقاط ضعفه الكامنة فيه منذ البداية، صارت مكشوفة بالكامل بما أن إسرائيل تطبق تدابيرها بصورة انتقائية تتماشى مع أمنها وأجندتها السياسية (18). لذا، بينما يتساءل المحللون الاقتصاديون وصانعو سياسات العمل عن مبرر استمرار الإطار المختل للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (وهو ليس موضوع هذه المقالة)، من المفيد إلقاء نظرة شاملة غير مقيدة بالافتراضات التقليدية على ما هو مستحسن للتنمية الفلسطينية وقابل للتحقق في الأوضاع الراهنة.

هذا الأمر يستدعي بعداً في المشهد الاقتصادي العربي - الإسرائيلي كان له أهمية متنامية منذ تسعينيات القرن العشرين حتى سنة 2000: وأعني بذلك الروابط الاقتصادية (غير الموثقة بشكل واسع) بين الاقتصاد العربي -

الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السلطة الفلسطينية. هذه الروابط لم تصل إلى درجة الاندماج الاقتصادي، لكن يمكن توصيفها بتبادل مكثف ومركز. فالعلاقات التجارية والمالية والعمالة، غير الرسمية بالدرجة الأولى، والتي نشأت بين منطقة الجليل/المثلث وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، توسعت خلال النصف الثاني من التسعينيات، وخصوصاً أن المنطقتين الأخيرتين نمتا خلال تلك الفترة. وكانت التبادلات مؤشراً إلى أكثر من قوى السوق أو حتى التجاور الجغرافي، لكنها كُبلت على نحو مفاجئ بسبب تعمق الانفصال الطبيعي بين إسرائيل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ذلك الوقت.

بينما كانت العلاقات الاقتصادية القطرية - الإقليمية/العربية بعيدة جداً عن مقارنة نموذج "اقتصاد ثنائي محدث"، فإن الفوائد المقارنة التي تميز التبادلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الاقتصاد العربي الإقليمي في إسرائيل تشهد على تكاملات بنيوية جديدة بالدراسة. فالبحث المتجدد المبني على الملاحظة والاختبار والتحليل (وهو بحث أبعد من مجال هذه المقالة) يمكن أن يبرهن أن العلاقة العملائية التي تربط مكونات الاقتصاد العربي الإقليمي الأكبر (أي الاقتصادات العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل/المثلث) بالاقتصاد الإسرائيلي القطري (أي اليهودي) هي بين اقتصاد إقليمي معزول وأقل تطوراً (طرفي)، واقتصاد قطري متوسع، ليبرالي، عالي التقنية (مركزي). (19)

حتى في سياق سياسة "الفصل" الإسرائيلية، فإن اقتصادات ما يقارب 3.5 ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وأكثر من مليون آخر وراء الخط الأخضر تبقى ثابتة ضمن المدار الاقتصادي الإسرائيلي. فاقتصاد السلطة الفلسطينية المتزايد هشاشة يبقى معتمداً بشكل كبير على المركز للوصول إلى التجارة والوظائف والتقنية واستهلاك البضائع والخدمات - وحتى الخدمات العامة كالمرافق المنفعية والصحة والتعليم. ويتطابق تقريباً كل من اقتصاد السلطة الفلسطينية والاقتصاد الإقليمي العربي في إسرائيل في تأثرهما بالاقتصاد الشامل القطري (الإسرائيلي) وتجارته ومعظم مكونات السياسة الأميرية. هذه الملامح كلها توحي بأن العلاقة المتبادلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الجليل/المثلث هي أكثر مما كان ملحوظاً، بينما التقارب الأكثر أهمية، والذي يبدو أنه قائم، هو بين المناطق العربية المحرومة ذاتها. فخلال السنوات الأخيرة أصبحت التشابهات البنيوية بين الاقتصادات الفلسطينية الإقليمية أكثر لفتاً للنظر حتى مع تزايد انفصامها الطبيعي. وربما أن التبرير الأقوى لعدم تناول التطور الاقتصادي الفلسطيني في إسرائيل/فلسطين من زاوية التحليل القطري - الإقليمي هو الضرورة السياسية الفلسطينية الوطنية فيما يتعلق بقبول تقرير المصير داخل حدود أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. بعيداً عن الاعتبارات السياسية، يجب الاعتراف بأن الديناميات العملائية الفاعلة تشي بأن هذه الاقتصادات الإقليمية العربية تشكل مع الاقتصاد اليهودي اقتصاداً واحداً شاملاً، ذا إطار ثنائي سياسي/مؤسسي وبنيوي/أدائي، على الرغم من المظاهر الموحية بعكس ذلك. هذا الإطار المفاهيمي لتحليل آفاق الاقتصاد الفلسطيني، والذي يعيد صوغ قضايا في سياق صلات اقتصاد أحادي بمكوناته الإقليمية، ليس مسألة خيارات منهجية أو سياسية، بل واقعية. أما الإصرار على تحليل الاقتصادات الفلسطينية الإقليمية الثلاثة بمعزل بعضها عن بعض، وبمعزل عن الاقتصاد الإسرائيلي/اليهودي فهو تسليم بأيدولوجيات قومية بائدة. وتبعاً لذلك، فإنه من الضروري إعادة سبر جديدة لديناميات الكامنة في العلاقة بين الاقتصادات اليهودية والعربية في إسرائيل/فلسطين، والمكونة لاقتصاد واحد شامل.

على سبيل المثال، إحدى الطرق البسيطة لدراسة عدم التوازن في العلاقة الاقتصادية القطرية - الإقليمية هي في تقدير حصة الاقتصادات الفلسطينية العربية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) المتعلق بالاقتصاد الشامل للاتحاد الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني. ففي سنة 2006، بلغ الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي بكلّيته 141 مليار دولار، بينها 11 مليار دولار منشؤها الاقتصاد العربي الإقليمي، (20) وعندما يضاف هذا الناتج إلى الناتج القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنه يصل إلى 146 مليار دولار، وهو ما يعني أن المناطق العربية تساهم في 16 مليار دولار من الناتج القومي لل "اتحاد". إن هذا الرقم منخفض بصورة لافتة للنظر، ذلك بأن الفلسطينيين العرب داخل حدود إسرائيل/فلسطين يشكلون نحو 45% من السكان القاطنين في تلك المنطقة (ومع ذلك فإنهم ينتجون فقط نحو 11% من دخلها القومي)، بينما في سنة 1944 كان العرب يشكلون 70% من مجموع سكان فلسطين الانتداب وكان نصيبهم من الدخل القومي 40%. (21) هذا الأمر يعني أن تجربة "إعادة

الوحدة الاقتصادية العربية - اليهودية منذ سنة 1967 انطوت على تباعد متواصل (divergence)، وهو ما يبرز حجم التحدي أمام التقارب الاقتصادي اليهودي/العربي، والذي يبقى أبعد مناصلاً مما كان عليه ستة عقود خلت. إن الانهماك في جهد جماعي جامع بين الاختصاصات لسبر أوضاع وإمكانات الاقتصاد العربي في إسرائيل، يجب أن يهدف في هذه المرحلة المتأخرة، وقبل كل شيء، إلى المساهمة في تطوير رؤيا تنمية اقتصادية واجتماعية "ناشطة"، وفي توسيع السياسات والآليات الضرورية لتحقيقها. فتحليل كهذا يجب أن يهيئ الإطار التخطيطي لسياسة إنمائية قادرة على تأدية مكاسب اجتماعية واقتصادية مستمرة إلى الاقتصاد العربي - الإسرائيلي، كأحد المكونات الثلاثة الأقل نمواً من "الاتحاد الاقتصادي" الإسرائيلي - الفلسطيني. وهذا إلزامي لعدة أسباب أكثرها بديهية هو أن هذا القطاع المهم من الشعب الفلسطيني لديه تجربة تنمية متفردة يمكن لباقي القطاعات أن تتعلم منها وتبني عليها. سبب آخر يماثله أهمية هو وضع المجتمع الأهلي العربي الجغرافي - السياسي - الاقتصادي ضمن الصراع الطويل بشأن أرض فلسطين/إسرائيل، والحاجة إلى أخذه في الاعتبار في أي حل دائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وهذا ما أبداه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي صرح، تعقيباً على المطالبة باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالشخصية اليهودية لإسرائيل، أنه رفض المحاولات لنفي وجود نحو 1.5 مليون فلسطيني عربي، أقله كي تتمكن هذه المنطقة المستثناة حالياً من عملية السلام، من الإفادة من أي "حصّة سلام" قد تنشأ في إطار تسوية إقليمية شاملة، ومن التعاون التنموي والموارد المتوقعة منها. لذا، ففرضية أن الاتحاد الاقتصادي الذي خطط سنة 1947 لفلسطين المقسمة حظي بوجود فعلي، لها تأثير مباشر في كيفية مقاربة سياسة تنمية فلسطينية مستقبلية. وإذا ما استمرت الأوضاع في تقويض إمكان صوغ التقسيم مستقبلاً وتنفيذه (سياسة وأرضاً بين دولتين)، عندها يجب قبول أن الحقائق الحالية أبطلت أي داع سياسي متبق لدولتين منفصلتين كاملتي السيادة في فلسطين. هذا يوحي بأهمية برنامج تنموي فلسطيني عربي ثلاثي الأقاليم في سياق الحل المستقبلي للدولة الواحدة - الحل الذي يهدف إلى تحويل العلاقة الاقتصادية ذات الطابع البانتوستاني والموجودة اليوم إلى برنامج تنموي متكامل ثنائي القومية والاقتصاد. وإذا كان مقدراً لدولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن ترى النور، فالنموذج العربي الإقليمي الاقتصادي الجديد المطروح هنا يمكن أن يكون ذخراً استراتيجياً للشعب الفلسطيني، بل قد يكون أيضاً ذخراً استراتيجياً للسلام إذا ما عومل بروحية سنة 1947. ■

المصادر

- (*) اقتصادي يعمل في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد/UNCTAD - جنيف). إن الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن صاحبها لا عن آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.
ترجمة: سوسن الخولي.
- (1) من التسميات التي كانت تطلق عليهم في الماضي: "الفلسطينيون العرب في إسرائيل"، "عرب إسرائيل"، "العرب في إسرائيل"، "الأقلية العربية في إسرائيل".
 - (2) لمعالجة أحدث وأكثر شمولاً لهذا الموضوع، يمكن مراجعة:
J. Metzger, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (New York: Cambridge University Press, 1998).
 - (3) لمسرد معاصر بشأن اقتصاد الانتداب، يمكن مراجعة:
S. Himadeh, *Economic Organization of Palestine* (Beirut: American University of Beirut, 1939); J.B. Hobman, *Palestine's Economic Future* (London: Lund Humphries, 1946).
 - (4) يتدرج، عادة، مسار الدمج الاقتصادي بين الأمم ذات السيادة (كما جرى في أوروبا ما بعد الحرب، على سبيل المثال) من التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي (كما في المجموعة الاقتصادية الأوروبية) ثم الاتحاد المالي/النقدي (كما في الاتحاد النقدي الأوروبي) وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل (لم يتحقق بعد في أوروبا).
 - (5) شمل اتفاق أوسلو، على غرار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، "ملحقاً بشأن العلاقات الاقتصادية" (عرف ببروتوكول باريس)، تضمن نسخة منسقة ومعدلة من الاتحاد الجمركي بين إسرائيل والأراضي المحتلة الذي كان فاعلاً منذ سنة 1967.

(6) لا يشمل هذا العدد الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية، الذين تعتبرهم الإحصاءات الإسرائيلية "إسرائيليين عرباً". ويشكل العرب في إسرائيل أيضاً خمس عدد السكان الفلسطينيين العرب القاطنين في فلسطين التاريخية.

(7) يتم استخدام كل من مصطلح "الاقتصاد الإقليمي العربي" في إسرائيل و"الاقتصاد العربي - الإسرائيلي" بالتبادل. ومن المصطلحات الشائعة: "القطاع العربي" أو "الأقلية العربية". ومصطلح "إسرائيل/فلسطين" هنا يشير إلى أراضي فلسطين الانتداب قبل سنة 1948 (أي إسرائيل الحالية بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة).

(8) بشأن ملف الوثيقة الخاصة، راجع:

Journal of Palestine Studies, vol. XXXVI, no. 4 (Summer 2007), pp.73-103.

(9) Y. Ben Porath, *The Arab Labor Force in Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute, 1966); S. Zarhi and A. Achziera, *The Economic Conditions of the Arab Minority in Israel* (Tel Aviv: Center for Afro-Asian Studies, 1966); F. Gottheil, "On the Economic Development of the Arab Region in Israel," in *Israel, Social Structure and Change*, ed. M. Curtis and M. Chertoff (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1973); M. Arnon and M. Raviv, *From Fellaah to Farmer: A Study on Change in Arab Villages* (Rehovot, Israel: Study Settlement Center, 1980); E. Yalan et al., *The Modernization of Traditional Agricultural Villages: Minority Villages in Israel* (Rehovot, Israel: Study Settlement Center, 1972); Y. Bar-Gal, *Geographical Changes in the Traditional Arab Villages in Israel* (Durham, U.K.: Center for Middle East and Islamic Studies, 1980); D. Czamanski and M. Meyer-Brodnitz, "Industrialisation in Arab Villages in Israel," in *Industrialisation in Rural Israel*, ed. R. Bar-El (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); M. Semyonov and N. Lewin-Epstein, *The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1993).

(10) B. Abu Kishk, "Arab Land and Israeli Policy," *Journal of Palestine Studies*, vol. XI, no. 1 (Fall 1981), pp. 124-135; H. Rosenfeld, "The Arab Village Proletariat," *New Outlook*, vol. 7, no. 3 (1962); H. Rosenfeld, "The Class Situation of the Arab National Minority in Israel," *Comparative Studies in Society and History*, no. 20 (July 1978); N. Makhoul, "Employment Structure of the Arabs in Israel," *Journal of Palestine Studies*, vol. XI, no. 3 (Spring 1982), pp. 77-102; E. Zureik, *Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979); I. Lustick, *Arab in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980); M. Sofer, I. Schnell, and I. Drori, "Industrial Zones and Arab Industrialisation in Israel," *Human Organisation*, vol. 55, no. 4 (winter 1996); A. Haidar, *On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy* (New York: St. Martin's Press, 1995); R. Khamaisi, *Planning and Housing Among the Arabs of Israel* (Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1990); Raja Khalidi, *The Arab Economy in Israel: Dynamics of a Region's Development* (London: Croom Helm, 1988).

(11) حُلَّت هذه العلاقة مؤخراً في سياق علاقة مركنتيلية في:

إمطانس شحادة، "إعاققة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية" (حيفا: مركز مدى الكرمل، 2006). وهناك أيضاً مساهمة أخرى حديثة لسرد إقليمي اجتماعي اقتصادي قام بنشرها:

The Galilee Society, *Palestinians in Israel, 2004: Socioeconomic Survey* (Shafamr: The Galilee Society and Mada al-Carmel Center, 2005).

(12) هذه العملية مشابهة لعملية "النكوص التنموي" التي حللتها سارة روي، وكذلك لمفهوم "طريق الاتكال المعاكس" (path dependency) الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" (UNCTAD) في أبحاثه بشأن الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

(13) Khalidi, *The Arab Economy in Israel: Dynamics...*, op. cit. See also: Raja Khalidi, "The Arab Economy in Israel: Dependency or Development," *Journal of Palestine Studies*, vol. XIII, no. 3 (Spring 1984), pp. 63-86.

- (14) لقد تحولت هذه النظرة إلى شعار مستقطبٍ للنهضة الوطنية الفلسطينية في إسرائيل خلال الثمانينيات حتى توقيع اتفاق أوسلو.
- (15) ICBS, *Characterization and Classification of Local Authorities by the Socioeconomic Level of the Population*, 2003.
- (16) إن النواحي غير المشمولة تتضمن الكيبوتسات الإسرائيلية والقرى العربية الأصغر، بالإضافة إلى نحو أربعين قرية عربية وتجمع سكاني (أساساً من البدو المستوطنين) لم تلحظها الدولة.
- (17) إن الفجوات التالية كلها كانت ستبدو أكثر حدة لو تمت مقارنة البلديات العربية بتلك اليهودية بدلاً من مقارنتها بالمعدلات القطرية.
- (18) لقد أنتج كل من الاقتصاد الفلسطيني وبيئة سياسة العمل التي شكلته، أدبيات هائلة عبر العقود، بما فيها تقارير ودراسات من جانب الأمم المتحدة والهيئات الدولية يضيق المجال عن الإشارة إليها هنا.
- (19) استناداً إلى نموذج التبعية التقليدي، فإن العلاقة بين الاقتصادات المهيمنة وتلك التابعة لها هي كالعلاقة بين محور العجلة وشعاعها، حيث العلاقة الاقتصادية العملاقة هي بين المركز والطرف، مع تبادل محدود بين الأطراف نفسها.
- (20) هذا الإحصاء هو بحسب مركز تنمية المشاريع العربية واليهودية، كما ورد في صحيفة "هآرتس"، 2007/9/10.
- (21) Zureik, op. cit., p. 58.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx